مجلة جامعة الملك سعود، م٢، العلوم الزراعية (٢)، ص ص١٦٥-١٨٠، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)

أسباب وآثار انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي بالمنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية

محمد الصالح الشنيفي و خضران حمدان الزهراني
قسم الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. وفدت أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية للمساهمة في التنمية الزراعية في المملكة. وحيث إن هذه العمالة تختلف اجتماعيًّا وحضاريًّا عن سكان المملكة، فإن لهذه العمالة آثارها الإيجابية والسلبية على القطاع الزراعي. ومن هنا برزت أهمية إجراء هذه الدراسة لمعرفة تأثيرات العمالة الوافدة في القطاع الزراعي. وقد تم إجراء الدراسة على ١٠٢ مزارعًا تم اختيارهم عشوائيًّا من الزراع المترددين على المكاتب التابعة لفرع البنك الزراعي بالرياض. كذلك تم أخذ جميع الباحثين الزراعيين في مكاتب الفرع بالرياض والبالغ عددهم ٢٧ باحثًا.

أوضحت الدراسة أن أهم أسباب انتشار العمالة الوافدة في المملكة هي انخفاض أجورها وإقامة العامل الأجنبي في المزرعة، ونقص العمالة السعودية الفنية والعادية، وانشغال الأبناء في الدراسة. ووجد أن للعمالة الوافدة آثار إيجابية وأخرى سلبية. فمن أهم الآثار الإيجابية ارتفاع دخل المزارع، وإدخال أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية واتباع طرق زراعية جديدة. أما الآثار السلبية فمن أهمها صعوبة التفاهم بين المزارع والعامل الأجنبي وصعوبة توصيل خدمات البنك والتغير المستمر للعمالة الوافدة. وبناء على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحثان بإدخال المناهج الفنية الزراعية في التعليم العام والتركيز على تدريب المزارعين وأبنائهم على المهارات الزراعية الفنية والاتجاه إلى البلاد العربية في استقدام العمالة الزراعية الفنية.

مقدمـــة

بدأ تدفق العـــمالـة الـوافـدة على دول الخليج العـربي مع بداية السبعينـات. ففي عام ١٩٦٠م كان عدد العمال المغتربين الذين يشكلون القوة العمالية حوالي ١٧٠ ألف عامل في الدول المصدرة للنفط، وفي عام ١٩٧٠م أضيف إليهم حوالي ٥٠٠ ألف عامل وبذلك ارتفعت نسبـة العمال الأجانب من واحد لكل عشرين عاملاً وطنيًّا إلى واحد لكل سبعة عمال. وفي عام ١٩٨٠ وصلت نسبة العمال الأجانب إلى واحد لكل ثلاثة عمال وطنيين. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية ارتفعت نسبة العمال الأجانب من واحد لكل عشرة عمال في عام ١٩٦٠م إلى واحـد لكل أربعة عمال في عام ١٩٧٠م، وقد وصلت في عام ١٩٨٠م إلى عامل وطني واحد لكل عاملين من الأجانب [١].

ويعود تدفق العمال إلى دول الخليج العربي في بداية السبعينات إلى موجة الإنفاق الضخمة على المشاريع الإنمائية نتيجة لإرتفاع أسعار النفط. فقد كان من الضروري على الـدول المصدرة للنفط في الخليج العربي أن تعتمد على العمالة الوافدة للمساهمة أولاً في تكوين الجهاز الإداري اللازم لحمل عبء عمليات التحديث، وثانيًا لتقديم الخدمات التي طلبتهـا هذه المجتمعـات في مجالات التعليم وتحسين الصحة وغيرها، وثالثًا لإقامة البنية الأساسية الضرورية وإنشاء المدن ومرافقها، ورابعًا لتقديم الخدمات المرتبطة للمساهمة في الإنتاج من الوحدات الجديدة التي أنشئت [٢].

ومن ناحية أخـرى نجـد أن من أهم أسباب انتشار العمالة الوافدة قلة عدد أفراد العـائلة، وميل المواطنين للعمل في قطاع الخدمات، وانخفاض أجور العمال الوافدين، وطـول الفـترة التي يعمـل فيها العامل الأجنبي بالإضافة إلى دخول العمالة الأجنبية مع الشركات [٣].

وللعـمالـة الأجنبية تأثيرات ضارة على اللغة العربية من ناحية وجود كلمات أجنبية بالإضـافـة إلى صياغـة وتركيب الجمل فهناك العديد من المفردات والمصطلحات الهندية والإيرانية والإنجليزية التي أدخلت في اللغة العربية المستعملة في العديد من دول الخليج

فعلى سبيل المثال كلمة «دريول» التي تطلق على السائق وهي تحريف لكلمة (Driver) و«سويج» أي مفتاح السيارة وهي تحريف لكلمة (Switch) و«التاير» التي تطلق على إطار السيارة، حتى أن الكلمات الأجنبية أقحمت في الشعر الشعبي يقول الشاعر: (الكتاب اللي به البنسل جرى) والبنسل (Pencil) هو القلم، وهناك بعض الكلمات الإيرانية مثل «دروازة» وتعني الباب و«برده» وتعني الستار و«استكانة» وهي كوب الشاي، ونجد بعض المفردات الهندية في المطاعم مثل «صالونة» وهي الخضار المطبوخ مع اللحم. يضاف إلى ذلك التركيب الركيك للغة العربية، فاللغة العربية «تتلقى ضربات قوية في التعامل اليومي في منطقة الخليج، سواء في التخاطب مع فئة الخدم في المنازل أو في الأسواق إلى درجة أن العربي يضطر في بعض الأحيان إلى تطويع لغته لنوع من العربية المهجنة أو المكسرة ليتمكن من التفاهم مع بائع أو عامل أو خادم آسيوي» [٤].

وللعمالة الوافدة تأثيرات على القيم الاجتماعية مثل الكرم والمال والعدالة وحب العمل والتعامل مع الغريب، فنتيجة لاكتشاف النفط وما صاحب ذلك من تطورات مثل دخول العمالة الوافدة، أعطى النقد والمال قيمة عليا بعد أن كان الكرم والمروءة من القيم العليا بين القبائل العربية في المنطقة، فمن الأمثال السائدة في منطقة الخليج «الدراهم مراهم» بمعنى أن درهم الإنسان هو خير معين له على تقلبات الزمان وهي في وقت الشدة بمثابة العلاج لما يصيبه من مرض [٥، ص٥].

وقد كان لتدفق النفط ودخول العمالة الوافدة أثرها على بعض القيم والعادات والتقالد السائدة في بلدان الخليج حيث اكتسبت بعض سلبيات المجتمعات الرأسمالية مثل الاستغلال واللامساواة والفردية والأنانية والسلوك الاستهلاكي، وقد كانت مجتمعات دول الخليج رغم ندرة الموارد الاقتصادية وقسوة الحياة على درجة عالية من الترابط الاجتماعي الذي اتخذ شكل التحام أفراد العائلة بعضهم ببعض. وكان الغرباء يتزاورون امتثالاً للأخلاق العربية الأصيلة من كرم وإغاثة للملهوف وإعانة المستجير وتنفيذًا لمبادىء الإسلام الدافعة إلى التراحم والتكافل الاجتماعي [٢].

كما أثرت العمالة الوافدة على شكل من أشكال التعاون السائد بين القبائل الموجودة في المنطقة، فقد كانت «الفزعة» شكل سائد في العمل الجماعي وهي «عبارة عن تقديم قوى العمل دون مقابل لمن يحتاجون إليها من عمليات الإنتاج، وبخاصة في المناشط التي تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة لتتم العملية الإنتاجية في الوقت أو الظروف المناسبة مثل المناشط الزراعية وبناء البيوت وصناعة القوارب وشباك الصيد» [٦، ص١٢٣].

إن انتشار العمالة الوافدة قد أدى إلى تكاسل المواطنين عن أداء الأعمال التي يشتركون فيها مع الأجانب في العمل نفسه، وانصرافهم عن بعض المهن التي تقتضي الجهد والعمل اليدوي وبروز ظاهرة التغيب عن العمل وعدم الالتزام بأوقاته كما أدى أيضًا إلى عدم تحمس المواطنين لاكتساب المعارف والمهارات المطلوبة للمهن الوسيطة والتي تحتاج العمل اليدوي [٢]. ولقد كان من المفروض أن يؤدي النمو الاقتصادي وتدفق العمالة الوافدة إلى تغيير في القيم الخاصة بالعمل اليدوي، ولكن جلب العمالة الوافدة لم يساهم في هذا التغير واستمر الموقف التقليدي من العمل اليدوي وبعض المهن التي كان يمكن أن يمارسها مواطنون مما يساهم في تقليل العمالة الوافدة.

إن وجود العمالة الوافدة بأعداد كبيرة وانتائمها إلى العديد من الجاليات المتنافرة، يشكل عنصر عدم استقرار له آثاره السياسية التي تنعكس على الأوضاع الداخلية في المملكة وسائر دول الخليج، فقد يتاح لبعض الجاليات أن توفر بيئة خصبة لأعمال التجسس والتخريب بتحريض من قوى خارجية فتستغل تلك الأعمال للتدخل وربما بلغت التدخل العسكري بحجة حماية الجاليات ومصالحها، ولقد احتجت الحكومة الهندية في فبراير ١٩٨٠م على قانون عمل صدر في دولة الإمارات العربية المتحدة لإبعاد أعداد كبيرة من الهنود المقيمين في الإمارات بصفة غير شرعية. وقد أثيرت المسألة في البرلمان الهندي وقامت رئيسة وزراء الهند بزيارة إلى دولة الإمارات العربية ونجحت في إيقاف الإجراء.

وفي عام ١٩٧٧م شهدت منطقة الجبيل في المملكة العربية السعودية إضرابًا للعمال الكوريين كما قام الهنود بإضراب في منطقة الشعيبة بالكويت عام ١٩٧٨م مطالبين بزيادة

الأجـور وتحسـين شروط العمل. وأثارت هذه المسألة ردود فعل في الهند فقد أعلن وزير الصناعة الهندي على أثر تلك الإضرابات أن الحكومة الهندية تدرس الأسباب والظروف التي أحاطت بهذه الأحداث وهي تنظر في مسألة «المضايقات» التي يتعرض لها الهنود في بعض أقطار الخليج [٧].

أمـا بالنسبـة للقـطاع الـزراعي فقد أظهرت دراسة قامت بها وزارة الزراعة والمياه بالتعـاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية خلال الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٨٣م أن العاملين في الزراعة من غير السعوديين في القطاع الحكومي الزراعي يشكلون ٥٠٪ من المختصين الزراعيين و٤٢٪ من الفنيين الزراعيين، في حين وجد أن نسبة غير السعوديين في القطاع الزراعي الخاص ٩١٪ من المختصين و٨٣٪ من الفنيين الزراعيين [٨].

إن أهمية هذه الدراسة تنبع من الارتفاع الرهيب في نسبة العاملين من غير السعوديين في القطاع الزراعي الخاص ولاشك أن لمثل هذه الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة تأثيراتها على القطاع الزراعي مما حدا بالباحثين لإجراء هذه الدراسة لمعرفة بعض تلك الآثار والمسببات.

أهـداف الدراسـة

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١ ـ التعرف على بعض الصفات الشخصية للمزارعين والعمال الوافدين.

٢ ـ التعرف على تأثيرات وأسباب انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي بالمنطقة الوسطى من وجهة نظر المزارعين والباحثين الزراعيين.

٣ ـ تحديد العلاقة بين آراء الباحثين الزراعيين والمزارعين فيما يتعلق بأسباب انتشار العمالة الوافدة وآثارها في القطاع الزراعي في المملكة.

الطريقـة البحثيـة

أجري هذا البحث في منطقة الرياض وضم مجتمع البحث الأخصائيين الزراعيين والزراع أصحاب المزارع التقليدية والذي يقدر عددهم بحوالي ٣٥٠٠ مزارع. أما أصحاب

المشاريع الزراعية فلم تشملهم الدراسة حيث أخذت عينة عشوائية على أبعاد متساوية من الزراع المترددين على مكتب البنك الزراعي بمدينة الرياض. وقد بلغ عدد الزراع في عينة البحث ١٠٢ مزارعًا هذا في الوقت الذي اشتملت فيه العينة على جميع الباحثين الزراعيين في مكتب البنك الزراعي بالمنطقة الوسطى والبالغ عددهم ٢٧ باحثًا.

وقد تم إعداد استمارة استبيان خصيصًا لجمع البيانات المطلوبة من الزراع والباحثين الزراعيين، وتم تجميع البيانات البحثية عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين. وقد اشتملت استمارة الاستبيان على ثلاثة أجزاء الأول منها عبارة عن مجموعة من الأسئلة لتوضيح بعض الصفات الشخصية للزراع وللعمال الوافدين. أما الجزء الثاني من الاستمارة فقد اشتمل على بعض أسباب انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي. واشتمل الجزء الثالث من الاستمارة على بعض الآثار المترتبة على وجود العمالة الوافدة في القطاع الزراعي. وقد استخدم مقياسًا مكونًا من ثلاثة مستويات لقياس درجة التأثير: المستوى الأول ويعطى «درجة واحدة» إذا كان عديم التأثر والمستوى الثاني ويعطى «درجتين» إذا كان مؤثرًا لحد ما، والمستوى الثالث ويعطى «ثلاث درجات» إذا كان مؤثرًا جدًّا.

وتم تحليل البيانات باستخدام التعبير بالأرقام المطلقة والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة البحث من الزراع والأخصائيين الزراعيين حسب المعلومات الشخصية كما استخدمت الأرقام المطلقة والنسب المئوية لترتيب أسباب انتشار العمالة الوافدة حسب درجة الأولوية لكل من المزارعين والباحثين الزراعيين، وقد استخدم مربع كاي على مستوى معنوية ٠,٠٥ و٠,٠١ لقياس معنوية فروقات أسباب انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي بين المزارعين والباحثين الزراعيين. كذلك استخدم الوسط الحسابي لترتيب الآثار المترتبة على وجود العمالة الوافدة حسب درجة الأولوية لكل من المزارعين والباحثين الزراعيين، واستخدم اختبار (ت) على مستوى معنوية ٠,٠٥ و٠,٠١ لقياس معنوية فروقات الآثار المترتبة على وجود العمالة الوافدة بين المزارعين والباحثين الزراعيين.

النتائـج

أولاً : الصفات الشخصية للمزارعين والعمال الوافدين

يتضح من الجدول رقم ١ أن متوسط عمر المزارعين المبحوثين كان ٣٧ سنة وأن حوالي ٥٤٪ منهم كانوا دون ٤٥ سنة . أما بالنسبة للخبرة فإن متوسط الخبرة لدى المزارعين كان ٥ وأن ٥١٪ منهم لديهم ٧ سنوات أو أكثر من الخبرة ويلاحظ في الجدول نفسه أن نصف عدد المزارعين تقريبًا (٥٢٪) يحملون الشهادة الابتدائية أو دون ذلك . وبالنظر إلى عدد أفراد الأسرة يتضح أن ٦٠٪ منهم يزيد عدد أسرهم عن ٨ أفراد وأن متوسط عدد أفراد الأسرة ٩ . ويلاحظ أن متوسط مساحة المزرعة للمزراعين المبحوثين كان ٨٣٠ دونمًا . كما يلاحظ أن ٩٢٪ من المزارعين يملكون مزارعهم .

أمـا فيما يتعلق بالصفات الشخصية للعمالة الوافدة فيلاحظ في الجدول رقم ٢ أن متوسط عمر العمالة الوافدة كان ٤٢ سنة، وأن ٤٥٪ منهم كانوا دون ٤٥ سنة .

وبالنسبة للمستوى التعليمي فيلاحظ أن أكثر من ٦٠٪ منهم أميين، وفيما يتعلق بالأجر الشهري للعمالة الوافدة، اتضح أن حوالي ٨٢٪ منهم يقل دخلهم الشهري عن ١٠٠٠ ريال سعودي وكان متوسط أجرهم الشهري ٨٦٠ ريالاً .

ثانيًا : أسباب انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي

أظهـرت نتائج البحث أنه يمكن تقسيم أسباب انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي إلى قسمين : الأول منها عبارة عن مجموعة من الأسباب المتعلقة بالمزارع السعودي ، والقسم الثاني عبارة عن مجموعة من الأسباب المتعلقة بالعمالة سواء كانت سعودية أم وافدة . وتشـير البيانات في الجدول رقم ٣ إلى أن أهم أسباب انتشار العمالة في القطاع الزراعي حسب رأي الزراع والباحثين الزراعيين هي انخفاض أجر العامل الأجنبي ، وانشغال أبناء المزارعين بالدراسة، وإقامة العامل الأجنبي داخل المزرعة، ونقص العمالة السعودية العادية والفنية المدربة، وعدم قبول العامل السعودي الإقامة داخل المزرعة .

جدول رقم ١ : الصفات الشخصية للمزارعين

السن			الخبرة			التعليم		
فئات السن	التكرار	٪	فئات السن	التكرار	٪	فئات السن	التكرار	٪
أقل من ٣٠ سنة	١٤	١٣,٧٢	لا توجد خبرة	١٠	٩,٨٢	أمي	٢٥	٢٤,٥١
٣٠ أقل من ٤٥	٤١	٤٠,٢٠	أقل من ٤ سنوات	١٤	١٣,٧٢	يقرأ ويكتب	٢٠	١٩,٦١
٤٥ فأكثر	٤٦	٤٥,١٠	٤ ـ ٧	٢٤	٢٣,٥٣	إبتدائي	٩	٨,٨٢
غير مبين	١	٠,٩٨	٧ فأكثر	٥٢	٥٠,٩٨	متوسط	٣٥	٣٤,٣١
			غير مبين	٢	١,٩٦	جامعي	١٣	١٢,٧٥
الإجمالي	١٠٢	١٠٠	الإجمالي	١٠٢	١٠٠	الإجمالي	١٠٢	١٠٠

عدد أفراد الأسرة			مساحة المزرعة			حيازة المزرعة		
فئات السن	التكرار	٪	فئات السن	التكرار	٪	فئات السن	التكرار	٪
أقل من ٤	١	٠,٩٨	أقل من ١٠٠٠ دونم	٥٩	٥٧,٨٥	ملك	٩٤	٩٢,١٦
٤ ـ أقل من ٨	٣٧	٣٦,٢٨	١٠٠٠ ـ أقل من ٣٠٠٠	٢٢	٢١,٣٧	إيجار	٥	٤,٩٠
٨ فأكثر	٦١	٥٩,٨٠	٣٠٠٠ ـ أقل من ٦٠٠٠	٥	٤,٩٠	مشاركة	٣	٢,٩٤
غير مبين	٣	٢,٩٤	٦٠٠٠ فأكثر	٦	٥,٨٨			
الإجمالي	١٠٢	١٠٠	الإجمالي	١٠٢	١٠٠	الإجمالي	١٠٢	١٠٠

متوسط السن = ٣٧، متوسط سنوات الخبرة = ٥، متوسط عدد أفراد الأسرة = ٩، متوسط مساحة المزرعة = ٨٣٠

جدول رقم ٢ : الصفات الشخصية للعمال الوافدين

السن			التعليم			الأجر	
فئات السن	التكرار	٪	المستوى التعليمي	التكرار	٪	الأجرة بالريال	التكرار	٪
أقل من ٣٠ سنة	٢١	٠٧,٠٣	أمي	١٨٢	٦٠,٨٧	أقل من ٦٠٠	٦	٢,٠١
٣٠ـ أقل من ٤٥	٢٦٤	٨٨,٢٩	يقرأ ويكتب	٤٦	١٥,٣٨	٦٠٠ـ أقل من ١٠٠٠	٢٤٠	٨٠,٢٧
٤٥ فأكثر	١٢	٤,٠١	ابتدائي	٢٢	٧,٣٦	١٠٠٠ فأكثر	٥٣	١٧,٧٧
غير مبين	٢٢	٠,٦٧	متوسط	٤٧	١٥,٧٢			
			غير مبين	٢	٠,٦٧			
الإجمالي	٢٩٩	١٠٠	الإجمالي	٢٩٩	١٠٠	الإجمالي	٢٩٩	١٠٠

متوسط السن = ٤٢

متوسط الأجر الشهري = ٨٦٠

جدول رقم ٣: أسباب انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي من وجهة نظر المزارعين والباحثين الزراعيين السعوديين.

أسباب انتشار العمالة الوافدة	المزارعين		الباحثين		كا٢
	نعم	لا	نعم	لا	
قلة عدد أفراد العائلة	٥٠	٥٢	٥	٢٢	٨,١٦*
صعوبة العمل في القطاع الزراعي	٦٣	٣٩	١٥	١٢	٠,٣٤
انشغال الأبناء بالدراسة	٩٢	١٠	٢٦	١	١,٠٢
عدم رغبة الأبناء في العمل بالمجال الزراعي	٧٣	٢٩	٢١	٦	٠,٤١
نقص العمالة السعودية العادية	٩١	١١	٢٦	١	١,٢٧
نقص العمالة السعودية الفنية المدربة	٨٤	١٨	٢٢	٥	٠,٠١
النظرة السلبية التقليدية للعمل في القطاع الزراعي	٣٨	٦٤	٨	١٩	٠,٥٤
عدم توافر الخبرة في المجال الزراعي	٤١	٦١	١٥	١٢	٢,٠٥
انخفاض أجور العامل الأجنبي	٩٥	٧	٢٧	—	١,٩٦
طول الفترة التي يعمل بها العامل الأجنبي	٧٠	٣٢	٢١	٦	٠,٨٦
عدم احتياج العامل الأجنبي إلى تدريب	٣١	٧١	٥	٢٢	١,٤٩
إقامة العامل الأجنبي داخل المزرعة	٩٢	١٠	٢٥	٢	٠,١٥
عدم رضى العامل السعودي الإقامة تحت ظروف المزرعة	٨٩	١٣	٢٥	٢	٠,٥٩
هجرة الأيدي العاملة من المناطق الزراعية إلى المدن	٦٣	٣٩	١٩	٨	٠,٦٨
انعدام التعاون بين المزارعين	٥٨	٤٤	١٦	١١	٠,٠٥

* قيمة مربع كاي على مستوى معنوية ٠,٠٥ = ٣,٨٤
* قيمة مربع كاي على مستوى معنوية ٠,٠١ = ٦,٦٤

وعند دراسة معنوية الفروقات بين وجهة نظر الزراع والباحثين الزراعيين في أسباب انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي، كما هو موضح في الجدول رقم ٣ وجد أن الفروقات غير معنوية، عدا «قلة عدد أفراد العائلة» حيث اعتبرها عدد كبير من الزراع أحد الأسباب المهمة في انتشار العمالة الوافدة بينما لم يعتبرها كذلك إلا عدد قليل من الباحثين الزراعيين.

وهذه النتيجة لاتتفق مع عدد أفراد الأسرة في الجدول رقم ١ حيث إن حوالي ٦٠٪ من المزارعيين عدد أفراد أسرهم ٨ فأكثر وقد يعزى السبب في عدم الاتفاق إلى صغر سن أبناء المزارعين وانشغالهم بالدراسة.

ثالثًا: آثار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي

إن وجود العمالة الوافدة في القطاع الزراعي قد ترتب عليه آثار إيجابية وأخرى سلبية، وتشير البيانات في الجدول رقم ٤ إلى أن أهم آثار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي هي صعوبة التفاهم بين المزارع والعامل الأجنبي، والتغير المستمر في العمالة الوافدة، وارتفاع دخل المزارع، وزراعة محاصيل متنوعة وعدم الاعتماد على محصول واحد بالمزرعة وصعوبة توصيل خدمات البنك الزراعي للعامل الأجنبي. وقد وجد أن للعمالة الوافدة أثر ضعيف في إدخال أصناف زراعية جديدة في المنطقة، وإدخال طرق زراعية جديدة والمساعدة في تدريب المزارع وأبنائه على مهارات وخبرات جديدة في مجال الزراعة.

وعند دراسة معنوية الفروقات بين متوسط وجهات نظر الزراع والباحثين الزراعيين في آثار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي، وجد أنه لاتوجد فروق معنوية بين متوسط وجهات نظر الزراع والباحثين الزراعيين عند استخدام اختبار (ت) على مستوى معنوية ٠,٠٥ إلا في إدخال طرق زراعية جديدة والمساعدة في تدريب المزارع وأبنائه على مهارات وخبرات جديدة في مجال الزراعة وصعوبة التفاهم بين المزارع والعامل الأجنبي، إذ وجد أن الباحثين الزراعيين قد أعطوا هذه الآثار أهمية أكبر من المزارعين (جدول رقم ٤).

المناقشة

كان من المتوقع أن تكون العمالة الوافدة في القطاع الزراعي عمالة مؤهلة مدربة تتناسب مع التنمية الزراعية الشاملة التي تمر بها المملكة والتي تعتمد في مجملها على التقنية الزراعية الحديثة، غير أن نتائج الدراسة أوضحت أن هذه العمالة غير مؤهلة يوضح ذلك المستوى التعليمي المتدني لهم ويعكس ذلك أيضًا مستوى الأجور الشهرية لهم. وهذا يتفق

جدول رقم ٤ : آثار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي من وجهة نظر الزراع والباحثين الزراعيين السعوديين.

الآثار المترتبة على وجود العمالة الوافدة	متوسط المزارعين **	متوسط الباحثين **	الخطأ المعياري للمتوسط	«ت» الحسوبة / الاحتمال المحسوبة (PR)
١ - ارتفاع دخل المزارع	١,٥٤	٢,١٨	٠,١٠٨	٦,٤٠ / ٠,٠٠٠١
٢ - إدخال أصناف زراعية جديدة في المنطقة	١,٣٠	١,٣٣	٠,١٠٧	٢,٥٢ / ٠,١٠٤٨
٣ - إدخال طرق زراعية جديدة	١,٢٨	١,٤٨	٠,١٢١	*٠,١٦ / ٠,٨٧٤٦
٤ - زراعة محاصيل متنوعة وعدم الاعتماد على محصول واحد بالمزرعة	١,٥٣	١,٧٠	,١٢١	٤,٦١ / ٠,٠٠٠١
٥ - المساعدة في تدريب المزارع وأبنائه على مهارات وخبرات جديدة في مجال الزراعة	١,١١	١,٣٣	٠,١٠٢	*٠,٧٥ / ٠,٤٥٥٠
٦ - صعوبة توصيل خدمات البنك الزراعي للعامل الأجنبي	١,٣٧	١,٩٨	٠,١٣٤	٤,٤٤ / ٠,٠١٨٠
٧ - التغير المستمر في العمالة الوافدة	١,٤٢	٢,٤٦	٠,١٣٠	٤,١٤ / ٠,٠٠٠١
٨ - صعوبة التفاهم بين المزارع والعامل الأجنب	١,٦٥	٢,١٥	٠,١٥٣	*١,٧٦ / ٠,٠٨٤٨

* الفروقات معنوية بين الزراع والباحثين الزراعيين على مستوى معنوية ٠,٠٥

(١) تعني عديم التأثير، (٢) تعني مؤثر لحد ما، (٣) تعني مؤثر جدًا

مع الأسباب الرئيسة لوجود العمالة الوافدة في القطاع الزراعي مثل طول فترة عمل العامل الوافد في المزرعة، وقبوله للعمل تحت الظروف الزراعية الصعبة هذا في الوقت الذي يعزف فيه المزارع السعودي عن العمل تحت مثل هذه الظروف.

أما بالنسبة للآثار السلبية المترتبة على وجود العمالة الوافدة فإن صعوبة التفاهم معهم كانت أحد أهم الآثار المترتبة على وجودهم ولا شك أن هذا ينعكس على أدائهم وقدرتهم على تقبل النصائح الإرشادية والتعامل مع الباحثين والمرشدين الزراعيين.

التوصيـــات

تعتمد التنمية الزراعية في المملكة اعتمادًا كبيرًا على التقنية الحديثة في مجال الزراعة. ولا بد والأمر كذلك أن يكون من يتعامل معها مؤهلاً علميًّا وعمليًّا حتى يستطيع أن يسهم بإيجابية في هذه العملية، وفي ضوء النتائج التي أسفر عنها هذا البحث فإنه يمكن التقدم بالتوصيات الآتية:

١ ـ ينبغي أن يقتصر الاستقدام على العمالة الفنية المتعلمة حتى تسهل عملية الاتصال وتوصيل الخدمات الإرشادية.

٢ ـ التركيز على البلاد العربية في استقدام العمالة الزراعية.

٣ ـ التركيز على تدريب المزارعين وأبنائهم على المهارات الزراعية وحثهم على إعطاء الزراعة الوقت الكافي كمهنة أساسية لهم.

٤ ـ تكثيف حملات توعية وسائل الإعلام لتعريف الشباب السعودي بأهمية التعليم الزراعي ودوره في التنمية، وتوجيه اهتمامات وميول الشباب السعودي نحو المجالات الزراعية، وكذلك زيادة إدراك الرأي العام بأهمية التعليم الفني الزراعي والعمالة الزراعية الوطنية.

٥ ـ فتح أبواب الجامعات أمام خريجي المعاهد الفنية الزراعية الراغبين في مواصلة الدراسة، لأن ذلك يحفز غيرهم على الدخول في المعاهد الزراعية ويعطي خريجي المعاهد إحساسًا بأنهم لايختلفون عن خريجي مراحل التعليم الثانوي العام، ومن ثم يمكن زيادة أعداد الخريجين الزراعيين من ذوي التأهيل العالي وبالتالي تقليل اعتماد المملكة على الفنيين الزراعيين الوافدين.

٦ ـ إدخال مناهج التعليم الزراعي في التعليم العام حتى يمكن إيجاد قيم واتجاهات إيجابية للعمل في المجال الزراعي لدى الشباب الوطني كذلك إدخال بعض المواد الزراعية في مراحل التعليم المختلفة الابتدائية والمتوسطة كوسيلة لزيادة توعية الطلاب بأهمية واحترام العمل اليدوي.

٧ ـ نظرًا لأهمية ظاهرة انتشار العمالة الوافدة في القطاع الزراعي فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسة شاملة وأكثر عمقًا على مستوى المملكة للوقوف على أسباب وآثار العمالة الوافدة وكذلك أهمية معرفة مستواها التعليمي وقدرتها التدريبية في المجال الزراعي وأثّر ذلك على التنمية الزراعية في المملكة بشكل عام.

المراجـــع

[١] وزارة المالية والاقتصاد الوطني. قضايا واتجاهات ـ رقم ١١١، المملكة العربية السعودية، (١٩٨٥م)، ص٣.

[٢] غياثي، عبيد محمد، «بؤس مزدهر قبل النفط، وازدهار بأس بعده.» ـ *الأزمنة العربية*، العدد ٨٥، (١٩٨٠م)، ص٦.

[٣] لبيب، علي. «أسباب انتشار العمالة الآسيوية.» *بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط*، الكويت (١٩٨٣)، ص١٢٣.

[٤] فرجاني، نادر. «أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.» *ورقة قدمت إلى مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة تجربة الإمارات العربية المتحدة*، بيروت، لبنان (١٩٨١م)، ص٢٩٠.

[٥] الصباغ، إبراهيم راشد. *الأمثال الشعبية في دولة الإمارات العربية المتحدة وما يقابلها من الأمثال الدارجة في الوطن العربي*، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: دار الفكر العربي، ١٩٧٨م.

[٦] محجوب، محمد عبده، *الكويت والهجرة*. دراسة للآثار الديموغرافية والاجتماعية للبترول في الخليج العربي، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

[٧] المعهد العربي للتخطيط، «قسم تنمية الموارد البشرية.» *ملف معلومات حول العمالة الأجنبية في الخليج*، الكويت (١٩٨٥م)، ٥٦ ـ ٧٧.

[٨] وزارة الزراعة والمياه، «الاحتياجات من القوى البشرية الزراعية المدربة خلال الخمسة عشر عامًا القادمة في المملكة العربية السعودية.» *إدارة التدريب*، المملكة العربية السعودية، الرياض، (١٤٠٦هـ).

Factors and Impacts of Expatriate Labor in Agricultural Sector in the Central Region of Saudi Arabia

Mohammed S. Al-Shenaifi and Khodran H. Al-Zahrani
Agricultural Economics and Rural Sociology Department, College of Agriculture, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. The primary purpose of the study was to ascretain the impacts of expatriate labor on agriculture. A random sample of 102 farmers was used. A questionnaire, specially developed for this study, was used for collecting the data.

Results showed that, there were positive impacts for expatriate labor such as introducing new agricultural methods, and new plant varieties. On the other had, there were negative impacts such as the difficulties of communication with the expatriate labor, and the problems of expatriate labor instability in the kingdom.

It is suggested that training programs need to be planned to help farmers and their sons learn new agricultural methods, and it is also suggested that farmers should as far as possible employ labor from Arab countries.